شبه جزيرة اليبريا، من أهم العناصر. وعادة ما كان يتم استقدام اليهود (سواء في العصور الوسطى أم في القرن السادس عشر) بأمر من الامبراطور؛ فكان اعضاء الاقلية اليهودية يتبعونه مباشرة، ويشكلون مصدر دخل كبير له؛ اذ أنه كان يتمّ اعتصار الجماهير من خلال الفوائد الضخمة التي كانوا يحصلونها على قروضهم (وهي فوائد كان يحددها الامبراطور، ثم يستولي على نسبة ضخمة منها، من طريق الضرائب التي يفرضها على اليهود). وقد برزت، في القرن السادس عشر، ظاهرة يهودي البلاط، الذي كان يدير الخزانة الملكية، ويعقد الصفقات والقروض بالنيابة عن الامراء، ويموّل الحروب، ويدير الاتصالات التجارية اللازمة؛ اي ان اعضاء الاقلية اليهودية في المانيا كانوا مرتبطين بالحاكم، ملتصقين به، متميزين، طبقياً ومهنياً، عن بقية افراد الشعب؛ وهو وضع ازداد تبلوراً في القرن التاسع عشر.

وكان وجودهم، كوسطاء، أمراً واضحاً للغاية، فهيمنوا على صناعة الاثاث والملابس الجاهزة، وارتبطوا بالصيرفة والمحال التجارية، مما حوّلهم الى شخصيات مكروهة من قبل الطبقة المتوسطة، خاصة في ظروف الازمة. وقد اتضح، كذلك، وجود اليهود في مهنة الاقراض وتحصيل ريع الملكيات الزراعية (بالنيابة عن أصحاب الاملاك)؛ كما عملوا تجار مواش، مما جعل منهم شخصيات مكروهة من قبل الفلاحين أيضاً. وقبل الحرب العالمية الثانية، كان عدد يهود المانيا لا يزيد على واحد بالمئة، كانوا موزعين على المهن والوظائف التالية (في برلين): ٧٠ بالمئة من كل اصحاب الحوانيت؛ ٣٠ بالمئة من كل تجار الملابس؛ ٢٥ بالمئة في تجارة الاثاث؛ ١٧ بالمئة من كل العاملين في المصارف؛ عشرة بالمئة من الاطباء؛ ١٦ بالمئة من المحامين.

ومن الاحصائيات الاخرى ذات الدلالة، ان يهود برلين الذين كانوا يشكّلون خمسة بالمئة من سكانها وحسب، كانوا يدفعون ٣٠ بالمئة من كل الضرائب. وكان يهود فرانكفورت، الذين يشكلون سبعة بالمئة من سكانها، يدفعون ٢٨ بالمئة من ضرائبها. كما كانت نسبة أصحاب الاعمال ومديري المصارف من اليهود في برلين ٥٥,١٥ بالمئة في العام ١٨٨٢، هبطت الى ٣٢,٦ بالمئة في العام ١٩٢٥. ولكنها كانت نسبة عالية. وكما ذكرت «الموسوعة اليهودية العالمية» لم يصاحب الهبوط في النسبة المئوية هبوط في النفوذ؛ اذ ان اليهود كانوا يديرون أهم ثلاثة مصارف تتحكم في ٦٠ بالمئة من معدل الاقراض خلال فترة معينة (credit turn over)؛ وكانوا يديرون حوالى ثلاثة ارباع القروض الاجنبية التي منحت لالمانيا من العام ١٩٢٤ الى العام ١٩٢٩؛ وسيطر اليهود على ٥٧,٣٢ بالمئة من صناعة المعادن العام ١٩٣٠. وهكذا، ارتبط اليهود، في العقل الالماني، بالمشروع الحر والمضاربات والسياسات الليبرالية. وقد كان والتر راتناو، وزير التعمير، ثم الخزانة، في حكومة وايمار، يهودياً؛ كما كان واضع دستور هذه الجمهورية التي عمّرت لفترة قصيرة، يهودياً. وقد كانت هذه الجمهورية ترمز، في العقل الالماني، الى الليبرالية المتخاذلة المتهالكة أمام هجوم اعداء المانيا. ومن المفارقات، ان اعضاء الاقلية اليهودية ارتبطوا بالمثل الليبرالية، في وقت كان المجتمع الالماني، ككل، بعد تعثّر التحديث فيه، بدأ يتخلى عن هذه المثل، ليبحث عن طرق أخرى، شمولية، لحل مشاكله. ولعل هذا الارتباط الوثيق بين الرأسمالية الالمانية ويهود المانيا هو الذي يفسّر النقد الاشتراكي الثوري العنيف لليهود، باعتبارهم ممثلي الرأسمالية، ولليهودية، باعتبارها دين الاقتصاد الجديد؛ وتفسّر، أيضاً، لِمَ يوحّد ماركس بين اليهودية وروح التجارة ويقرنها؛ وكيف كان يرى ان اله اسرائيل الطمّاع هو المال. فهذا التراث الاشتراكي في نقد الشخصية اليهودية نابع من تربة المانية أساساً، حيث كان اليهود ممثلين، بشكل واضح، في الطبقات الرأسمالية، ولا تنطبق بأية حال على شرق أوروبا، حيث تحوّلت،